وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعــة قاصـدي مرباح – ورقلـــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

وفي

إطار البرنامج الوطني للبحث PNR

PNR 1 : Vers une approche pour l'évaluation plus juste de la performance économique, financière et sociale des PME Algériennes
PNR 2 : Accompagnement des PME, afin de bien gouverner les activités d'innovation organisationnelle et leur gestion

المندرجة ضمن مخبر: الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة

يُنظـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــم:

الملتقى الدولي حول:

" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

ورقلــــــــــــــــــــــــــــــة يومي 18 و19 أفريــــــــل 2012

عنوان المداخلة:

إستراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر
– نظام الإنتاج المحلي(SPL•) نموذجا–

اعداد:

د. بن عيسى محمد المهـــدي
أ. بن العمـــودي جليلة

•SPL: Système de Production Local

ملخص: تعدّ المؤسسة الحرفية من المؤسسات الهامة في معظم دول العالم، وذلك لكونها تفتح الآفـــاق للتنشيط الإقتصادي والإجتماعي والتطوّر التكنولوجي؛ كما تعتبر أحد اللّبنات الأساسية للنسيج الإقتصـــادي الجزائري ومن بين ركائزه المتينة، حيث تشكّل مجالا إستثماريا تنمويا هاما ظهر دوره بشكل متنامي كقطـــاع إقتصادي واعد وكمرتكز قاعدي لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في أواخر سنة 2001، وذلك بصـــدور القانون 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم••.

إتخذت الدولة الجزائرية بهدف إنعاش المؤسسات العاملة بأنشطة الصناعة التقليدية والحرف مجموعة من الإجراءات لفائدتها، أبرزها وضع إستراتيجية شاملة وخاصة بالصناعة التقليدية والحرف صادقت عليها الحكومة في 18 جوان 2003 وعزَزتها بإعتماد مقاربة **أنظمة الإنتاج المحلية (SPL)** في قطاع الصناعة التقليدية والحرف إبتداءا من سنة 2007، كمحور لتنفيذ هذه الإستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف مندرجة في إطار إستراتيجية وطنية جديدة تقوم على التنمية الإقتصادية خارج قطاع المحروقات.

ولهذا نهدف من خلال هذا المقال نحو تسليط الضوء على مسعى نظام الإنتاج المحلي (SPL)، إلى جانب ذلك سوف نشير لتجربة الجزائر في جمع المبادرات في شكل تجمّع تعاوني وظيفي بين المؤسسات الحرفية في إطار أنظمة إنتاج محلية، كما سنحاول أيضا المساهمة في بناء نسق تنظيمي بين مقاولي حرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت يسمح لهم بالعمل وفق هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم، الصناعة التقليدية والحرف، المؤسسة الحرفية، التعاون الوظيفي، نظام الإنتاج المحلي، المناطق الصناعية، وفورات الحجم، التنمية المحلية، النسيج التقليدي.

1. المؤسسات الحرفية ودورها في تحقيق تنمية إقتصادية:

إن تتبّع ماهية المؤسسة الحرفية وإدراك دورها الإقتصادي يعطي تصوّر واضح حول أهمية السعي لتطوير مثل هذا النوع المؤسسات على المستوى الوطني.

1. 1. تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر: تم تحديد تعريف جزائري للصناعة التقليدية والحرف بصدور الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، حيث نصت المادة 5 منه أنّ: "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس

••نعني بالرمز (ص وم) إختصارا للدلالة على عبارة (صغيرة ومتوسطة) المستخدمة في تسمية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد قمنا بإستخدامه كإختصار لهاتين التسميتين في مواقع كثيرة من المقال.

بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".(1)

وتعدّ الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات الصغيرة(2) التي تمتلك فيها الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الإقتصادية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بتشكيلة متنوّعة جدا من الفروع، فحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف 24 قطاع نشاط(3) يحوي 338 حرفة.(4)

1. 2. كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف : يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة يُمكن لمسها في الأتي :

أ. الحرفي الفردي : ويُعرّف على أنّه : "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته"(5).

ب. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف : تم ضبط مفهوم التعاونية في الأمر 96-01 وعرّفت على أنّها شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية إنضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي.."(6)

ج. مقاولة الصناعة التقليدية والحرف : تم إدراج مفهوم المقاولة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه(7) ثم عُرّفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين :

- ✓ **مقاولة الصناعة التقليدية** : هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية :
  - ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
  - تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛
  - إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.(8)
- ✓ **المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات** : تتوفر فيها نفس شروط مقاولة الصناعة التقليدية بإستثناء:
  - ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
  - تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من : رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين.(9)

1. 3. خصائص المؤسسات الحرفية في الجزائر: تتميز المؤسسات الحرفية في الجزائر ببعض المزايا التي تمثّل في نفس الوقت إيجابياتها وسلبياتها، تتجلّى أساسا في سهولة الإستثمار فيها(10) وقدرتها على توفير مناصب شغل عديدة بموارد محدودة،(11) فضلا عن إمكانية ممارسة أنشطتها بشكل فردي(12) إلى جانب البعد الثقافي والحضاري المميّز لمنتجاتها(13) ؛ هذه المزايا تحرزها المؤسسات الحرفية دون منازع وتعتبر الحافز وراء الإستثمار فيها وكذا حمايتها ودعمها، بيد أنها تعدّ في المقابل عائقا يحدّ من توسّع الأنشطة وتطوّرها وكذا إنتهاز الحرفي المقاول للفرص التي لا يمكنه تحقيقها بمفرده؛ وبالتالي فإنّ عملية تعزيز نقاط القوة في هذه الخصائص ورفع نقاط الضعف يجعل المؤسسة الحرفية تلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد.

1. 4. الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الحرفية بالجزائر: يتأكّد الدّور الفاعل للمؤسسات الحرفية في المسيرة التنموية ببلادنا من خلال دراسة الآثار الإقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف على بعض متغيّرات الإقتصاد الوطني منها:

أ. حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر :

عرف النسيج المؤسساتي للقطاع تطوّرا كبيرا في القاعدة الحرفية التي توسّعت بنسبة تُقدّر بـ 102,98 %، حيث إنتقلت من 79.850 مشروع حرفي سنة 2003 إلى 162.085 مشروع حرفي سنة 2009، أي ما يعادل 82.235 مشروع جديد.

جدول رقم 01 _ تطوّر تعداد مناصب الشغل المصرح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب الشكل القانوني للمشروع الحرفي خلال الفترة (2003-2009)

الوحدة: مشروع حرفي

السنوات / الشكل القانوني للمشروع الحرفي	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حرفيون فرديون	78.990	85.888	95.208	105.365	115.508	126.052	161.266
تعاونيات حرفية	807	787	789	782	767	763	749
مقاولات حرفية	53	57	75	75	72	72	70
المجموع	79.850	86.732	96.072	106.222	116.347	126.887	162.085

المصدر : نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008-2009)

كما تُقدّر نسبة الزيادة السنوية بحوالي 11%، أي ما يمثّل أكثر من 11700 مشروع حرفي جديد سنويا.

ب. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الإنتاج والإستثمار :

يساهم القطاع في الإنتاج الداخلي للبلاد، هذا الأخير شهد تطوّرا ملحوظا في السنوات الأخيرة، كما أنّ حجم الإستثمارات فيه عرفت بدورها إرتفاعا بارزا مثلما هو مبين في الجدول.

جدول رقم 02 _ قيم الإستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2005-2008)

السنوات	2005	2006	2007	2008
الإستثمار (1000دج)	2.704.765	2.991.503	3.067.101	4.140.633
نسبة التطور (%)		10,6	2,5	35
الإنتاج (مليار دج)	53,9	63,6	65,5	74
نسبة التطور (%)		18	3	13

Source :Ecotechnics, Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers, ministère de la PMEA, Alger, 2010, p.p 24–36

المعطيات المقدمة في الجدول السابق تظهر أنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف قد سجّل تطوّرا هاما في حجم الإستثمارات المحققة، حيث إرتفع حجم الإستثمار الإجمالي بأكثر من مليار دينار جزائري في الفترة المدروسة، هذه الزيادة في حجم الإستثمار رافقها أيضا إرتفاع بارز في حجم الإنتاج، حيث عرف هذا الأخير زيادة تقدّر بـــحوالي 20 مليار دج خلال نفس الفترة، ما يعني أنّ إنتاجية القطاع ترتبط بزيادة الإستثمار فيه، وبالتالي يؤكد أنّ تنمية قطاع الصناعة التقليدية تحتاج إلى الرفع من حجم الإستثمارات الحقيقية في القطاع إلى جانب التأطير الجيد والتنظيم الأمثل للحرفيين. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ الإنتاج الداخلي الخام قد سجّل نموا كبيرا سنة 2009 ليصل إلى 106 مليار دج، ما يمثّل نسبة زيادة تقدّر بـــ 43,2 %، و يُتوقع أن يصل إلى 592 مليار دينار سنة 2025. (14)

ج. أثر قطاع الصناعة التقليدية والحرف على التشغيل :

تطوّر تعداد المشروعات الحرفية في الفترة 2003-2009 رافقه أيضا إرتفاع في عدد مناصب الشغل المحدثة، حيث إرتفع عدد المناصب من 160.124 منصب شغل سنة 2003 إلى 324.730 منصب خلال السداسي الأول من سنة 2009، أي بزيادة تُقدّر بأكثر من الضعف في مدة ستة سنوات (164.606 منصب جديد) وهو ما يعادل 102,8 % منصب منشأ خلال الفترة.

د. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة :

تظهر الإحصائيات عن عدد الوظائف المنشأة سنويا في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في بلادنا مايلي:

جدول رقم 03_ مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2009)

	2004/03	2005/04	2006/05	2007/06	2008/07	2009/08
المناصب المنشأة	13.796	18.824	20.300	20.226	21.080	70.380
نسبة الزيادة	% 8,61	% 10,82	% 10,53	% 9,49	% 9,03	% 27,67

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشريات المعلومات الإقتصادية لسنوات(2004-2005-2006-2007-2008-2009)

من خلال الجدول يظهر لنا أن هناك علاقة طردية ما بين تطوّر تعداد المؤسسات الحرفية المنشاة كل سنة وزيادة نسبة التشغيل في القطاع والتي وصل معدل الزيادة فيها إلى أكثر من 23.500 منصب شغل إضافي سنويا، وهو ما يمثّل نسبة زيادة تقدر بحوالي 11% أيضا.

ه. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات:

يمتلك قطاع الصناعة التقليدية والحرف إمكانيات ضخمة في دعم صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وبالتالي جلب العملة الصعبة للإقتصاد الوطني. قيمة وكمية الصادرات من منتجات الصناعة التقليدية والحرف موضّحة في الجدول رقم 04.

جدول رقم 04 _ قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2007)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الكميات (مليون طن)	0,034	0,069	0,616	2,997	4,091
القيمة (مليون دولار أمريكي)	0,027	0,024	0,069	0,528	1,168

المصدر : شيبان آسيا، شيبان آسيا ،دور المؤسسات ص و م في التنمية الإقتصادية: حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجزائر، 2009، ص141

القراءة المباشرة للجدول تُظهر أنّ كمية صادرات الصناعة التقليدية قد عرفت تطوّرا بارزا إبتداءا من سنة 2005، إذ عرفت كمية الصادرات إرتفاعا بنسبة تقارب الثمانية أضعاف في هذه السنة، رافق هذا التطوّر زيادة في قيمة المداخيل بنسبة تقدّر بـــ 187,5 %، كما عرفت كمية الصادرات إرتفاعا في السنة الموالية بنسبة 386,5 %، رافقها أيضا إرتفاع في حجم المداخيل من العملة الصعبة بنسبة تقارب 665,2 %، أما سنة 2007 فقد قُدّرت نسبة الزيادة في كمية الصادرات بـــ36,5 % ما سمح بتحقيق إرتفاع في حجم المداخيل بنسبة 121,2 %.

هذه الزيادة في قيمة الصادرات تعكس بوضوح قدرات القطاع وإمكانياته على التطوّر في حال ما إذا وجد الشروط المواتية لتحقيق ذلك.

و هكذا يتضح مما سبق أنّ النسيج المؤسساتي المكوّن من المؤسسات الحرفية يعدّ قطاعا إقتصاديا هاما كغيره من القطاعات الإقتصادية، لكونه قطاع منشئ للعمل وموفّر للدخل وجالب للعملة الصعبة ومفعّل للصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي مساهم في التنمية الإقتصادية.

1. 5. وضعية المؤسسات الحرفية بالجزائر : عملت الدولة بهدف تغطية المكانة الإقتصادية التي أصبحت تتمتّع بها المؤسسات الحرفية ببلادنا على إتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير تندرج ضمن سياسة الدولة وإستراتيجيتها المخصّصة لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف؛ حيث تستفيد المؤسسات في إطار الإستراتيجية الموضوعة من مجموعة من التدابير والآليات والبرامج، التي من شأنها المساهمة أولا في الحفاظ على النسيج القاعدي من المؤسسات ذات الطابع الحرفي، وكذا تحفيز الإستثمارات في القطاع من خلال تحسين

المناخ الإستثماري فيه؛ أسفرت هذه الإجراءات عن تسخير هيئات عديدة لتقديم الدعم المالي والقرض، إضافة إلى وضع مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية وأخرى للترقية وتحسين التنافسية تعدّ من بين أنماط الإبتكارات في مجال التسيير والتطوير؛ إلى جانب ذلك حضيت الأعمال التسويقية والترويجية بنصيبها من الإهتمام، وتم في نفس الإطار وضع الشروط التي يتم على إثرها منح تسمية صناعة تقليدية جزائرية وكذا علامة الدمغة لمنتجات الزرابي ومثيلاتها. (15)

سجّلت هذه الإجراءات والمبادرات المتّخذة في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر والرامية نحو إعادة بعث هذا الأخير، حصيلة أولية مشجّعة تعكس حجم الإصلاحات المُبادر بها والمكانة المهمة التي أصبحت تحظى بها المؤسسات الممارسة لأنشطة القطاع في تحقيق الأهداف من خلال الدور الإقتصادي الذي أُنيط بها إلى جانب أدوارها التقليدية. وعلى الرغم من النتائج المثمرة المحقّقة في إطار الإستراتيجية الموضوعة، غير أنّ المؤسسات الحرفية لا تزال تعرف جملة من الصعوبات، إذ تشير الدراسات والأبحاث الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالدول النامية عموما والجزائر خصوصا إلى تعرّضها للعديد من الصعوبات التي تُعرقِل نشاطها في الأجل القصير وتهدّد نموّها وبقائها في الأجل الطويل، فقد أظهرت إحصائيات دراسية عن Ecotechnics* سنة 2008 بأنّ حوالي 25,5 % من المشاريع الحرفية في الجزائر هي متوقّفة عن النشاط بسبب العوائق التي تواجهها هذه الأخيرة؛(16) ويمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه المؤسسة الحرفية وتحدّ من تنميتها فيما يلي :

- ✓ عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية والحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الإقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنّظم الواضحة لدعمه؛
- ✓ عدم الاستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع؛
- ✓ صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات؛
- ✓ سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي؛
- ✓ نقص التأهيل المهني للحرفيين؛
- ✓ ضعف التحفيز المالي والجبائي؛
- ✓ ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي؛
- ✓ إشكالية تسويق المنتوج التقليدي؛
- ✓ صعوبة تصدير المنتوج التقليدي؛
- ✓ نقص الدراسات والأبحاث بالإضافة إلى ضعف التنظيمات الجمعوية وقلتها.

---

*مكتب الدراسة والإستشارة مكلّف بالدراسة الميدانية من طرف وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية

هذه الصعوبات جعلت من المؤسسات الحرفية مؤسسات ذات مردودية ضعيفة وغير متكيّفة مع المستجدات، أو بمعنى أدق أنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف إنتقلت إليه نفس معضلة القطاع الصناعي بمؤسساته الكبيرة؛ الأمر الذي دفع بالدولة نحو السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة للقطاع ووضع حد للصعوبات التي تواجهها المؤسسات الحرفية، علاوة على مضاعفة الجهود المبذولة للتغلّب على الإنعزالية التي تميّز عمل الكثير من المقاولين الحرفيين وكذا موقف التبعية لإعانة الدولة لديهم من خلال برامج متنوّعة أبرزها برنامج أنظمة الإنتاج المحلية. (17)

2. الإطار النظري لنظام الإنتاج المحلي :

تعود جذور نظرية نظام الإنتاج المحلي إلى نموذج المنطقة الصناعية، مفهوم هذه الأخيرة تبلور بدوره من مصدرين متكاملين، واحد نظري مستمد من أعمال ألفريد مارشال في أوائل القرن 19 عند معالجته للصناعات المتمركزة بمناطق معيّنة كالتمركز الصناعي حول حرفة الحرير بليون (فرنسا)، الفولاذ بكل من Birmingham و Sheffield بالمملكة المتحدة وكذا بـــ Solingen بألمانيا(18) ؛ والآخر تجريبي مستمد من مجموعة دراسات في سنوات السبعينيات والثمانينيات تم إجراؤها على مناطق الوسط والشمال الشرقي لإيطاليا من طرف باحثين إجتماعيين وإقتصاديين جهويين.

لقيت التجمّعات الصناعية بأوروبا صدى واسع حيث أُنجزت العديد من الدراسات في سياق الأبحاث عن المناطق الإيطالية، والتي عرف على إثرها مفهوم المنطقة الصناعية توسيعات متتالية أعطته صياغة أكثر تعميم ليظهر بذلك مصطلح نظام الإنتاج المحلي (SPL)، هذا الأخير إستُعمِل مفهومه من طرف العديد من الكتّاب والمنظمات الدولية تحت أشكال وتسميات عديدة ومتنوّعة من بينها: **المناطق الصناعية أو التكنولوجية** (**Districts Industriels ou Technologiques**)، **الأقطاب التنافسية** (**Pôles de Compétitivités**)، **شبكة المؤسسات المتجمّعة إقليميا** (**Réseau d'Entreprise Territoriale**)، **التجمّعات** (**Clusters**) وغيرها،(19) أثبتت التجارب أنّه رغم وجود بعض الإختلافات إلا أنّها تصبّ جميعا في إطار واحد وهو كونها تجمّعات قائمة على التعاون والتآزر(Synergies) بين الفاعلين داخلها وتقضي على الروح الإتكالية لديهم.

2. 1. مفهوم نظام الإنتاج المحلي : يعتبر نظام الإنتاج المحلّي SPL أحد أشكال التعاون الوظيفي (التآزر)، هذا الأخير هو عبارة عن نمط تنسيق بين مجموعة من الخدمات والوظائف لعدد من المؤسسات بغية تحقيق إقتصاديات حجم ومن دون أن يكون هناك إندماج بين هذه المؤسسات المتعاونة. (20) من هذا المنطلق يمكن تعريف نظام الإنتاج المحلي بأنّه عبارة عن :"تجمّع إنتاجي مكوّن من مؤسسات متخصّصة في نشاط أساسي أو في أنشطة متقاربة يشتهر بها إقليم معيّن، على أن لا يتعدى حجم هذه المؤسسات المتجمِّعة حجم مؤسسة

متوسطة، ترتبط هذه الأخيرة فيما بينها بعلاقات تعاون تتميّز بالكثافة ويتم دعمها من طرف هيئات ومنظمات متواجدة محليا تضمن لها تلبية إحتياجاتها الأساسية"؛(21) كما تستفيد المؤسسات المتجمّعة وفق هذا النظام من مجموعة من الفوائد يحقّقها التنظيم وفق هذا الشكل، ويتعلّق الأمر خصوصا بإستفادة هذه الأخيرة من وفورات خارجية إيجابية تنتج عن الجوار (منتجات ذات تكلفة منخفضة، ديناميكية تعلّم، تكوين عمالة، تخفيض تكاليف المعاملات، تبادل معلومات، تحسين التنسيق بين الفاعلين، تكوين لغة مشتركة....)، (22) تسمح مخرجاتها بتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات وتحفّز على الإبتكار، كما تمكّنها من التكيّف مع المستجدات ورسم أفق دولي لها،(23) فضلا عن أنّها تسمح بتحقيق تنمية محلية وكذا بناء ميزة تنافسية للإقليم المتواجد فيه.(24) هذه المزايا التي يحقّقها نظام الإنتاج المحلي تُظهر أنّ هذا الأخير يمكن أن يعتبر آلية فعّالة تمكّن من القضاء على النقائص المذكورة في حالة المؤسسة الحرفية ببلادنا.

2. 2. أهمية تطوير أنظمة إنتاج محلية في ترقية المؤسسات ذات الحجم الصغير: حققّت تجمّعات المؤسسات الصغيرة وفق أنظمة للإنتاج المحلية نجاحا كبيرا في عدة دول متقدمة أبرزها النموذج الإيطالي، كما سعت حكومات هذه البلدان إلى توفير مختلف المتطلّبات الأساسية لدعم التجمّعات الناشئة تلقائيا وكذا الحث على إنشاء أخرى جديدة، حيث توجد أمثلة كثيرة من البلدان الصناعية التي تؤكّد بأنّ مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة المتجمّعة وفق أنظمة للإنتاج المحلية إستطاعت أن تعزّز من قدراتها التنافسية وتمكّنت من التموقع في السوق الدولية والتكيّف مع تحدّيات المنافسة،(25) إذ شكّلت هاته التجمّعات عاملا هاما من عوامل التنافسية وإحتلّت وزنا هاما في إقتصاديات هذه الدول، فبلغة الأرقام يناهز عدد العمال بالمناطق الإيطالية 2,2مليون عامل أي ما يعادل 42% من إجمالي اليد العاملة بإيطاليا حسب إحصائيات 2004،(26) وحسب دراسة إحصائية لنفس السنة تضم فرنسا 103 نظام إنتاج محلي يحوي 30 ألف مؤسسة تشغل أكثر من 650.000 عامل(27) وصل عددها سنة 2007 إلى 160 نظام إنتاج محلي،(28) في حين تحوي ألمانيا 100 شبكة متخصّصة في 9 قطاعات إبتكار أساسية ذات مستوى تكنولوجي عالي تحتّل بها ألمانيا موقعا هاما على الساحة الدولية(29).

أما ما يتعلق بالدول النامية فقد إتخذت من هذا المسعى أيضا أداة لترقية نسيجها من المؤسسات ص وم وكذا قطاع الصناعة التقليدية لديها، حيث يندرج ذلك في إطار برنامج المساعدة المقدّم من طرف منظمة اليونيدو لدعم البرامج الصناعية بالدول النامية، ويتم من خلاله تطوير شبكات أفقية بين المؤسسات ص وم أو أخرى عمودية، أو أن يتم تطوير أنظمة إنتاج محلية متناسبة مع إحتياجات هذه البلدان، والتي وقعت إختياراتها في الغالب على تطوير شبكات أفقية في شكل إتحادات تصدير ومن ثم ترقيتها إلى أنظمة إنتاج محلية بتزايد عدد المؤسسات الراغبة في الإنضمام.(30) النماذج المطوّرة بالدول النامية وفق هذا البرنامج مكّنت المؤسسات المندرجة ضمنها من الوصول إلى الأسواق كما حفّزت على الإبتكار، فضلا عن تعزيز قدرات مؤسساتها التنافسية والإستفادة كلية من فرص الجوار والمزايا المحلية، وبالتالي تفعيل أدوارها في دعم مداخيل هذه الدول

وتحقيق تنمية محلية، فوفقا للإحصائيات 60% من الصادرات الهندية من المنتجات المصنّعة مصدرها تجمّعات هندية لمؤسسات صغيرة عاملة بأنشطة تقليدية،(31) أما بتونس فقد بلغ عدد إتحادات التصدير المشتغلة سنة 2007، 11 إتحاد تصدير تمكّنت من إيجاد مواقع لها في السوق الدولية، بالإضافة إلى 10 إتحادات أخرى قيد الإنشاء تخصّ نشاطات صناعة تقليدية،(32) كما بينت نتائج أبحاث قامت بها هيئة مغربية سنة 1999 عن وجود 50 نظام إنتاج محلي متخصّص غالبا في نشاطات لصناعات تقليدية تشغّل 35% من اليد العاملة بالمغرب،(33) وبما أنّنا في سنة 2012 فمن المتوقّع أن هذه الإحصائيات قد تضاعفت قيمها.

3. تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية بقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

في إطار التحوّلات التي شهدها السياق العام للإقتصاد الوطني والدولي، عرفت الجهود الرامية إلى تطوير النشاطات الحرفية إنتهاج أساليب جديدة ومستحدثة في مجال تنظيم الأنشطة الحرفية، ميّزها خصوصا تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية سنة 2007 الذي تم تنفيذه على سبع تجمّعات حرفية رائدة في أنشطة مختلفة تم دعمها بتطويرها إلى أنظمة إنتاج محلية بسبع مناطق من الوطن في مرحلة تجريبية لمدة سنتين إبتداءا من نهاية 2008 تحت إشراف من وزارة القطاع السابقة وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، ويستفيد على إثرها كل تجمّع حرفي في إطار نظام للإنتاج المحلي من منسّق مهني مكوّن لهذا الغرض، الذي يعمل على تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد ويسمح بالتغلّب على الإنفراد الذي يميّز عمل المقاولين الحرفيين، كما يعمل على تنظيمهم وتجميعهم إلى جانب مختلف الهيئات والهياكل العمومية والخاصة المتواجدة محليا (متعاملين خواص، متعاملين عموميين، سلطات محلية....الخ)، بشكل يضمن تأمين عملية التأطير الوطنية مع تحريك الديناميكية على المستوى المحلي، وفي إطار إستراتيجية مشتركة ومخططات عمل تم صياغتها وتنفيذها بالتعاون بين القطاعين العام والخاص. (34)

وقد سمح تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية من تحقيق حصيلة إيجابية، إذ بيّنت النتائج الأولية المتحصّل عليها لتطبيق هذا البرنامج في الجزائر الوصول إلى مجموعة من النتائج تجلّت خصوصا في نجاح تكوين جمعيات ولائية تضم مؤسسات حرفية متخصّصة في الأنشطة السابقة، يتم داخل كل تجمّع تبادل الخبرات والمهارات وكذا القيام بعمليات مناولة فيما بينهم، كما أظهر مسيرو المؤسسات موافقتهم لإنشاء مجمّع منفعة عامة، فضلا عن تمكّنهم من الحصول على مشاريع وإنجازات محلية. الأمر الذي سمح بإرتفاع عدد الأنظمة الإنتاجية المحلية المطوّرة إلى 15 نظام إنتاج محلي . (35)

نجاح هذا البرنامج إستدعى تظافر جهود مجموعة من الفاعلين، ويتعلّق الأمر بكل من : هيكل التنشيط، المقاولين الحرفيين، الجمعيات المهنية، هيئات التأطير والتنظيم المسؤولة عن النشاط وكذا الهيئات

العمومية والخاصة ذات العلاقة (غرف الصناعة التقليدية، غرف التجارة والصناعة، ANART*، ANDPME**، برامج ترقية...)، مؤسسات الدولة المحلية، مقدمي الخدمات (موردين، وكلاء توزيع، صالونات عرض..)، مؤسسات التكوين، مراكز البحث والتطوير، مؤسسات الدعم المالي (Ansej•، Angem••......)، البنوك، صناديق الضمان وكل فاعل من شأنه إنجاح هذا المسعى. (36)

وهكذا يبقى التحدي في أن يتم توسيع تنفيذ المزيد من الأنظمة الإنتاجية المحلية على تجمّعات حرفية أخرى حسب درجة النضج في مناطق أخرى من الوطن.

4. المساهمة في تطوير نموذج لنظام إنتاج محلي بين مقاولي حرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت:

تعتبر حرفة النسيج التقليدي من أهم الحرف التي تعرف إنتشارا كبيرا بمنطقة تقرت، حيث تحتوي هذه المنطقة تجمّعا كبيرا من الحرفيين الممارسين لهذه الحرفة، كما تشكّل هذه الأخيرة وسيلة هامة لتوفير فرص العمل خاصة للنساء وتعدّ مصدر دخلهن إضافة إلى قيمتها المضافة العالية وأهميتها الثقافية، ولذلك تعتبر هذه الحرفة من بين الحرف الواعدة في التنمية والتي تتنظر دعما من طرف الدولة، بسبب المشاكل العديدة التي يواجهها حرفيو هذه الصنعة والمعرقلة لأنشطتهم، وبالتالي فإمكانية تطوير نظام إنتاج محلي ناجح بهذه الحرفة يعدّ من بين أبرز الحلول التي يمكن إتخاذها لوضع حد للعراقيل التي يواجهها مقاولو حرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت.

4. 1. التخطيط لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت:

نجاح عملية تطوير هذا النظام بهذه الحرفة تعتمد على تحديد التحدّيات الرئيسية التي يواجهها الممارسون للحرفة وكذا وسائل تحقيقها، هذه الأخيرة تتعلق أساسا بـــجزئين أساسين :

أ. **تحدّيات على المستوى المركزي** : ويتعلق الأمر بإيجاد حلول لمجموعة من العوائق يشترك فيها كل الحرفيين بقطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا. ونعني بذلك ما يلي:

- ✓ تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للحرفة؛
- ✓ تحسين العلاقة بين الممارسين لحرفة النسيج التقليدي والإدارة؛
- ✓ بذل الجهود التي ترمي إلى إستفادة الحرفيين المقاولين بالحرفة المدروسة من كافة أشكال الدّعم العمومي التي تقدّمها السلطات؛
- ✓ تسهيل عملية الحصول على التمويل من مختلف الأجهزة المالية.

ب. **تحدّيات على المستوى الجهوي** : وتخص البحث عن حلول للصعوبات الأساسية التي تواجهها الحرفة بالمنطقة ولهذا نقترح ما يلي :

* ANART: Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel
** ANDPME: Agence Nationale de Développement de la Petite et Moyenne Entreprise
• Ansej: Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
•• Angem : Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit

- ✓ ترقية التسويق والترويج؛
- ✓ التحكّم في عملية توريد المواد الأولية والمدخلات؛
- ✓ تأهيل وتنمية مهارات المقاولين الحرفيين؛
- ✓ تحديث تقنيات الإنتاج؛
- ✓ توفير الهياكل القاعدية الضرورية.

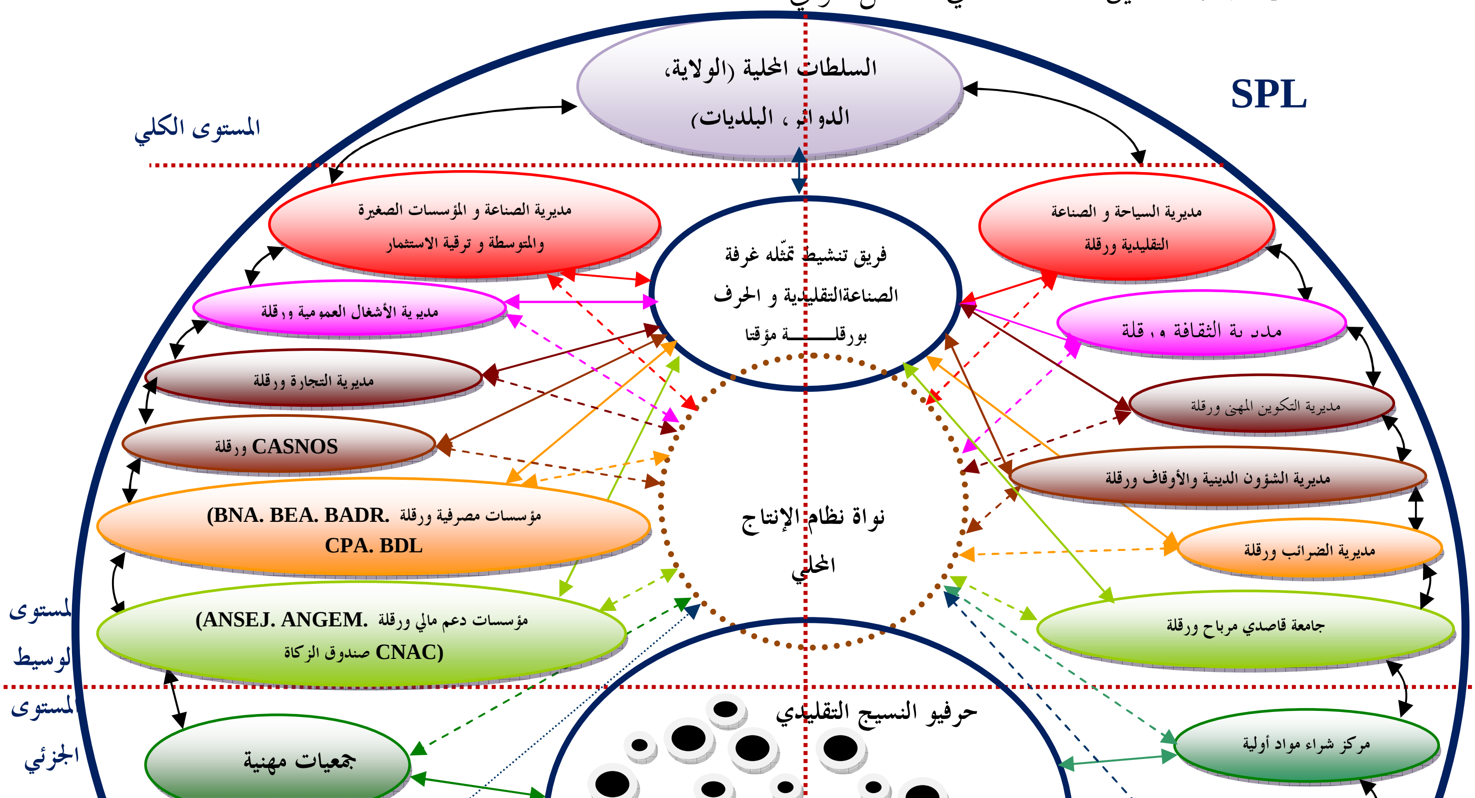
وبالتالي فإيجاد حلول مبتكرة لهاته التحدّيات سوف يسهّل من عملية وضع نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت.

4. 2. <u>وضع نظام للإنتاج المحلي بحرفة النسيج التقليدي في منطقة تقَرت</u> : وتعتمد هذه المرحلة إلى حد كبير على مدى تحقيق ما سبق ووضع حد للصعوبات التي يواجهها الممارسون للحرفة.

أ. تنظيم الفاعلين المحتملين لنظام الإنتاج المحلي:

تتكفل غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية ورقلة، بمهمة التنشيط الإقتصادي مؤقتا إلى غاية الموافقة على إنطلاق المشروع من طرف الوزارة على المستوى المركزي ليتولى بعدها منسّق أو فريق تنشيط متخصّص، القيام بعملية التنظيم وذلك من خلال قيامها بدعوة كل فاعل ذي صلة بالقطاع والقيام بعمليات إعلامية وتحسيسية بأهمية هذا المسعى ومدى فائدته؛ وبإقبال الفاعلين ينضمّ ممثليهم إلى **نواة نظام الإنتاج المحلي**، والتي هي عبارة عن لجنة تعاونية للنظام تضم كل الممثّلين عن الهيئات التي تُبدي رغبتها في المشاركة في هذا المسعى إلى جانب نوّاب عن حرفيي النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، ليتم في الأخير مرافقة الحرفيين الناشطين في الحرفة من أجل التجمّع في إطار النظام من خلال خلق تكوين تعاون وظيفي فيما بينهم.

وبالتالي يُؤسس نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي في منطقة تقّرت يمكن تمثيل العلاقة بين مختلف الأعضاء المحتملين داخله كما في الشكل الموالي:



الشكل رقم 1 _فاعلو نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت (عملية خلق تآزر)

ب. آلية العمل داخل النظام :

نجاح مسعى تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي يسمح بتكوين كيان تنظيمي يقوم في البداية بتبني مشروع مشترك بين المقاولين الحرفيين، وهذا للوصول إلى إنشاء منظّمة أو هيئة تسمح بالتفاوض مع مختلف الفاعلين (موردين، مموّلين، زبائن، سلطات عمومية وغيرها) بإسم شبكة لمشاريع مشتركة، هذا التنظيم تكون له شخصية قانونية ويرتبط بمجموع المقاولين الحرفيين عن طريق عقود تنصّ على طريقة التعامل بين نظام الإنتاج المحلي والمقاول الحرفي وتضمن الإستقرار داخل النظام مع المحافظة على إستقلالية هذا الأخير؛ بشرط أن يُوقّع الحرفيون الأعضاء إلى جانب باقي الفاعلين ذوي الصلة على الميثاق الداخلي للنظام لضمان الإستقرار داخل التنظيم.

أما ما يتعلّق بإتخاذ القرار داخل النظام فيتم من طرف مسيّر النظام والذي تمثّله غرفة الصناعة التقليدية لولاية ورقلة، حيث تتدخّل هذه الأخيرة في قرارات المقاولين الحرفيين التي تخص مجال المشاركة التي قامت على أساسها عملية التآزر، كما يُموّل هذا النظام عن طريق دعم عمومي ويمكن أيضا أن تدخُل أطراف أخرى خارجية (قطاع خاص محلي أو أجنبي على سبيل المثال)، في حين يدفع المقاولون الحرفيون المشاركون إشتراكات سنوية.

خاتمة:

تحليل ما سبق يظهر أنّه توجد مؤشرات إقتصادية عديدة تثبت وزن المؤسسات ذات الطابع الحرفي وتمكّن من الحكم على أنّها ذات جدوى إقتصادية، لكونها تمتلك مؤهلات تؤهلها للمنافسة الدولية، وبالتالي يمكن القول بأنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعدّ قطاعا إقتصاديا بكل معنى الكلمة يمكن المراهنة عليه وإعتباره ركيزة تنموية هامة في الإقتصاد الوطني في حالة ما إذا توفّر له الدعم والتأطير الملائمين.

علاوة على ما سبق يمكننا القول أن تعميم تطبيق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية بالجزائر وكل مسعى يدفع نحو العمل الجماعي على مختلف المؤسسات الممارسة لأنشطة أخرى من قطاع الصناعة التقليدية والحرف وبكل الولايات سوف يكون مثمرا للغاية، وهو ما يتوقّف على مدى وعي مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع وذوي الصلة به بمدى فعالية العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم لبلوغ الأهداف، وكذا العمل بالتوازي على مضاعفة الجهود المبذولة لتنظيم وتجميع المقاولين الحرفيين إلى جانب مختلف الهيئات والهياكل العمومية والخاصة المتواجدة محليا في شكل أنظمة إنتاج محلية منسجمة تمكّنهم من التطوّر بصفة قوية والتوجّه نحو الأسواق التي تفرض قواعد تنافسية وتحدّيات جديدة، كما تسمح لهم أن يكونوا أكثر حضورا وتنافسية كما هو الحال بالنسبة للدول المجاورة المغاربية والمتوسطية.

كما تجدر الإشارة أيضا بأنّ بتحقّق مسعى تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي سوف يسهُل على المسؤولين إتخاذ إجراءات جماعية بسهولة ويتشكّل لنا تنظيم يلعب دور المتحدّث عن الممارسين للحرفة محليا ووطنيا ويعمل على دعمهم في توحيد جهودهم وإستغلال كافة الفرص التجارية وكذا حل مشاكلهم المشتركة، فضلا عن الإستفادة كليا من فرص الجوار والمزايا المحلية، وبالتالي تحفيز النمو وبناء ميزة تنافسية لمنتجات المنطقة علاوة على تثمين دور المرأة وتحقيق تنمية محلية بمنطقة تقّرت إلى جانب الحفاظ على إحدى الفنون الأصيلة التي تشتهر بها هذه المنطقة.

الإحالات:

(1)- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، **الجريدة الرسمية**، رقم 3، الجزائـــر، الصـــادرة في 1996/01/14، ص.4

(2)- هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة، 2003، ص.142

(3)- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، **الجريدة الرسمية** ، العدد 70، الجزائـــر، 2007/11/5، ص.18

(4) -BENZAROUR Choukri, **The Algeriene Experience in Developing Handicraft and Trades 1992-2009** , JEL Classifications J4, J44, 2009, p22

(5) -الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص. 5

(6)- نفس المرجع السابق

(7)- الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص.1718

(8)- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.6

(9)- نفس المرجع السابق، ص.7

(10)- البرنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2005، ص.79

(11)- بن بادة مصطفى، **إجتماع الجمعية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، الجزائر، 2007

(12)- أحمد مروة و برهم نسيم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2007، ص.ص97-98

(13)- آيت محند نورية، **صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2003، ص.1

(14) - Pmeart, **Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargees De Promouvoir L'artisanat Tradionnel** ,Alger, 2010, P.7

(15)- بن العمودي جليلة، **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر– دراسة حالة تطوير نظام الإنتاج المحلي"SPL" بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص.206

(16) - Ecotechnics, op.cit, p.50

(17)- بن العمودي جليلة، مرجع سابق، ص.ص 131-137

(18)- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia**, memoire pour l'accés au grade d'ingenieur en chef, Ministere de l'industrie marocain, maroc, 2006, p.6

(19)- DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, **cahiers du CEREN 10**, groupe ESC Dijon BOURGOGNE,France, avril 2005A, p.1

(20)- بن عيسى محمد المهدي، أستاذ محاضر بجامعة ورقلة، أشكال التعاون الوظيفي، ورقلة، 2012/03/06 (مقابلة شخصية)

(21)- CAURLET. C et FERGUENE Amèziane, Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en developpement, **FACEF PESQUISA**, n.3, 2003, p.103

(22)- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , op.cit, p.32

(23)- COURLET Claude et autre**, industrie et dynamiques de territoires**,p.13

(24)- COURLET Claude et Ferguene Amaziane, **Globalisation et territoire : le cas des spl dans les pays en developpement**, p.101

(25) - بن العمودي جليلة، مرجع سابق، ص.128.

(26)- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit, p.10

(27) - Diact, Annuaire des SPL, 2006

(28)- France Clusters, **Pôles de Compétitivité**,16/08/2010**,** http://www.franceclusters.fr/dossier.php?idpage=21

(29)- Der Initiative Kompetenznetze Deutschland, **Homepage**, 20/08/2010 http://www.kompetenznetze.de/?set_language=de

(30)- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, **Développement Des Systèmes Productifs Locaux Et Des Réseaux De Pme**, Onudi, Vienne, 2002, p.p10-13

(31)- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, op.cit, p.8

(32)- Audinet Tunisie, **Tunisie - ONUDI : «Création de consortiums d'exportation»,** 27-02-2007, http://www.audinet-conseil.com/news/article.php?id=1292

(33)- RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria, op.cit, p.6

(34) - وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.19

(35) - بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص.103

(36)- BENABDELHADI Ahmed, op.cit, p.p15-17